الإعلام الأمني من منظور الشرطة المجتمعية

د. عباد لويزة

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

ملخص :

يؤسس المقال لمقاربة الشرطة المجتمعية بشكل خاص ضمن سياق الإعلام الأمني الذي تبنى هذا المفهوم كجزئية من ضمن ميكانيزمات أخرى كثيرة تعضد دور المؤسسات الأمنية في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات و الأرواح ، بإدراج المواطن في المعادلة الأمنية و شحذ همته لمساعدة رجل الأمن في أداء مهامه.

انطلاقا من جذور، محددات الشرطة المجتمعية و مرتكزاتها سنسعى إلى إسقاط و قياس هذه المقاربة النظرية بواقع توظيف المفهوم داخل جهاز الشرطة الذي ما فتئ يعزز الياته بكل ما من شأنه مد جسور الثقة و التعاون بينه و بين المواطن، استنادا إلى معطيات و إحصائيات مضبوطة.

الكلمات المفتاحية : الشرطة المجتمعية، الإعلام الأمني، الشرطة الجزائرية.

Résumé :

Cet article s'articule autour de la notion de la ''police de proximité'' comme étant un maillon très important de l'information sécuritaire, qui a adopté cette approche parmi d'autres mécanismes qui ont pour objectifs, le soutien des institutions sécuritaires pour protéger

Et sécuriser aussi bien les vies que les biens, en introduisant le ''citoyen'' comme acteur actif dans l'équation de la sécurité et le motiver pour prêter aide et soutien au policier afin d'accomplir à bien ses missions.

A partir des racines, et des fondements et bases de la police de proximité, on procèdera à une approche de comparaison entre le support théorique et son déploiement au sein de la sureté nationale qui n'a cessé d'améliorer ses outils en faveur d'un réel partenariat avec le citoyen pour gagner sa confiance et son soutien comme l'indiquent les données et les statistiques.

La police de proximité…l'autre face de l'information sécuritair

مقدمة:

تشكل طبيعة الوظائف والمهام والأهداف المشتركة لكل من الأجهزة الأمنية والإعلامية أرضية صلبة، من المفيد أن يؤسس عليها التعاون والتنسيق إلى درجة التكامل بينهما، ولم يعد ممكنا أو حتى متصورًا في الوقت الراهن إمكانية عزل هذين الجهازين عن بعضهما، لأن هذه العزلة تترك آثارا بالغة السلبية عليهما معا. ولم تعد ضرورة التعاون بينهما محل تساؤل في المجتمعات الحديثة، لأنه أصبح ضرورة تصل إلى حد البديهية، وذلك لأن الهاجس الأمني أصبح مشتركا، وإنما التساؤل الآن أصبح يدور حول ما هي أنجع السبل والأشكال التنظيمية لتحقيق هذا التعاون.

1-مقاربة الشرطة المجتمعية

لقد تبوأ الإعلام الأمني في العصر الحديث مكانة بارزة واهمية خاصة في تحقيق أهداف الامن العام في أي مجتمع كان، من خلال ما يسهم به في ثقافة توعية المواطنين بالقضايا الامنية التي تتعلق بحياتهم ودورهم في مساعدة رجال الشرطة في تحقيق أهداف الامن الشامل بالمفهوم المعاصر، خاصة إذا علمنا أن العلاقة القائمة حاليا بين رجال الامن والمواطنين تشوبها حالات من التلوث الاعلامي وعدم الثقة المتبادلة، مما يؤدي بها إلى أن تصبح علاقة سلبية ومتضاربة.

إضافة إلى ذلك فإن افراد المجتمع من خلال متابعتهم لوسائل الاعلام وما تنشره من أنشطة امنية لتعزيز استقرار المجتمع، تقوي العلاقة بين افراد المجتمع والاجهزة الامنية.

ويمكن التأكيد بأن اتجاهات المواطنين نحو الصورة الذهنية لرجال الشرطة تكونت نتيجة خبرات المواطنين السابقة عن طبيعة الوظيفة الشرطية وأهدافها في الماضي، وأن تاريخ الشرطة وارتباطها بنظام الحكم ما زال يؤثر على الصورة الذهنية للشرطة لدى الجمهور.(محمود يوسف،2005،ص 53.)

إن أهم ما يشغل بالقائمين على إدارة الأجهزة الأمنية في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر هو كيفية إقامة علاقات اجتماعية تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون الفعال، بين هيئة الشرطة وأفراد المجتمع، وذلك من أجل كسب تأييدهم لجهود الشرطة الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار العام، ودفع هؤلاء الأفراد إلى تقديم كل ما من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف المحددة التي تسعى إليها رسالة أجهزة الشرطة.(محمد علي العطار،1996، ص 137.)

لقد ظهر في الوقت الحاضر مفهوم الشرطة المجتمعية ليعبر عن أهمية العلاقة الحيوية بين أفراد المجتمع وأفراد الشرطة في تحقيق أهداف الأمن والنظام العام في أي مجتمع، التي يتمناها أفراد المجتمع الساعون إلى التقدم والازدهار الذي لن يتحقق بصورة مثلى دون أن يسهم أفراد المجتمع في معاونة رجال الشرطة في إنجازه بصورة أو بأخرى.

فمهما بلغت إمكانيات أي جهاز أمني ماديا وبشريا، ومهما بلغت القدرات الذهنية للقائمين عليه، فإنه غير قادر على النهوض بأعباء الرسالة الملقاة على عاتقه بالشكل الأمثل، دون مساعدة الجمهور.

وقد أثبتت التجارب فعالية الجهود الأمنية التي يكون الجمهور طرفا فيها، وتبين المجالات السابقة أن لأفراد المجتمع دورا إيجابيا في تحقيق أهداف الرسالة الأمنية، وأن هناك مجالات عديدة يمكن أن يسهموا من خلالها في حماية

المجتمع، ولكي ينخرط أفراد المجتمع في الإسهام الفعال مع رجال الشرطة في تحقيق الأهداف الأمنية، فيجب تنمية إدراكهم لأهمية دورهم، وأن يعرفوا حدود هذا الدور وطبيعته وهذا لن يأتي إلاّ عن طريق الإعلام الأمني المدروس بوسائله المختلفة وتقنياته الحديثة. (أحمد صالح عمرات،(بدون سنة).ص 44.)

وفق ذلك، يلعب الإعلام الأمني دورا مهما في نجاح أجهزة الشرطة والأمن في تحقيق إنجازاتها العملياتية واليومية الهادفة إلى تحقيق الأمن والاستقرار وبسط سيادة القانون في أي مجتمع في الوقت الحاضر، فمن خلال الأداء المتميز لهذه الأجهزة، رسالة مباشرة إلى المواطن، مضامينها: التوعية – التبصير والتثقيف بالسلوك والإجراءات المطلوبة منهم، والمحظورات التي يجب الابتعاد عنها، وما هي الترتيبات القانونية التي يجب احترامها دون الاعتداء على حقوق الآخرين.

تبرز الحاجة الماسة إلى شرطة مجتمعية في ظل النظرة السلبية في كثير من الدول عن جهاز الشرطة التي تمثل صورة الطغيان والظلم، حيث كانت كلمة " **بوليس** " تطلق على الحكم الذي لا يخضع للقانون، كما أن عبارة " **الدولة أو البوليس** " **Estate Police** تعني الدولة الاستبدادية.

غير أن تطور العمل الشرطي على غرار تطور المجتمع أبرزه كحلقة مهمة تعضد دور المؤسسات الاجتماعية بتوفيرها للأمن، وقد بلغ أوج تطور الأجهزة الأمنية في القرن الماضي الذي يعتبر قرن الاكتشافات العلمية والمعرفية والفكرية التي انعكست على الأمن الشرطي، من حيث أن الشرطة نفسها وهي المرفق الأمني في أجهزة الدولة المعنية بإشاعة ثقافة الأمن احتضنت النشاطات الاجتماعية، إلى حد غلبت هذه النشاطات مهماتها المستمدة من سلطة وسيادة القانون، وكانت تلك بوادر نشأة مصطلح أو مفهوم " **الشرطة المجتمعية** "، فبعد ما كانت وظيفة الدولة كحارسة تحولت إلى وظيفة متداخلة، من هنا جاءت الشرطة المجتمعية لتلعب الدور الذي يؤسس لعلاقة تكاملية ما بين الشرطة والمجتمع.

" **الشرطة المجتمع** "كمصطلح توحي بدوائر أكثر اتساعا وأكثر التحاما مع المجتمع، كما أنها توحي بوظائف وأدوار للشرطة، تتجاوز الدور التقليدي للأمن، إنها تعني التداخل في جل الأنشطة المجتمعية، ليس لتوفير الأمن التقليدي فحسب، بل تتجاوزه إلى توفير الأمن العام بكل صوره: سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، قيمي ...إلخ.

وعليه فالشرطة المجتمعية هي الشرطة التي حلت محل الدولة الحارسة، وتحولت إلى شرطة أو سلطة متداخلة، أي أن كل من أجهزة الدولة والمجتمع، قد تداخلا كل منهما في الآخر، فلا انفصال بينهما بل تقارب وتلاحم وتكامل.(علي الباز، 2001، ص 141.)

ومن هنا أدركت أجهزة الدولة بما فيها الأجهزة الشرطية أن نجاحها وقف إلى حد كبير، بالتكامل مع المجتمع، وبالمثل فإن الاستفادة من خدمات الدولة مرهون إلى حد ما بالتعاون مع هذه الأجهزة.

إنّ مصطلح " **الشرطة المجتمعية** " هو مصطلح حديث نسبيا، يعود ظهوره إلى سنة 1967، في تقرير اللجنة الخاصة بمكافحة الجريمة التي شكلها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقتذاك، والتي أثبتت الحاجة إلى دور نشط

وملزم للمواطن في مكافحة الجريمة وقد تم تطوير مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب مستحدث لعمل الشرطة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الثمانينات من القرن الماضي، كما طبق في دول أخرى مثل فرنسا، واليابان وسنغافورة.(علي الباز، 2001، ص 146.)

طرح مصطلح الشرطة المجتمعية بعبارات مختلفة، في 1970 في الولايات المتحدة الأمريكية باسم شرطة المجتمع، وكان نتاجا لسياسة السلطة الأمريكية للحد من تزايد الانحراف الإجرامي خاصة لدى الفئات الشبابية في الأحياء الآهلة بالسود، والوافدين الجدد على الولايات المتحدة الأمريكية من خارجها.

وتداولت فرنسا المصطلح عام 1988 من خلال منشور روكارد بمعنى الانتقال من شرطة نظام إلى شرطة أمن، استجابة لمطلب اجتماعي ناجم عن ديمقراطية المجتمع الفرنسي.(حسين البجاوي، فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر، www.startimes.com/?t=2444، 2015)قصد البحث عن الفعالية في تحقيق الأمن الاجتماعي فرضت الشرطة المجتمعية نفسها على المؤسسة الأمنية قصد الاستماع للمطالب الاجتماعية إثر اضطرابات الضاحية الباريسية.

أمّا في عهد الإمبراطورية الرومانية فتشير المصادر إلى الأدوار الهامة التي أسندتها الدولة للشرطة أهمها رعاية الموازين والمكاييل والمقاييس. أمّا في العهد الفرعوني فاستمدت الشرطة وظيفتها من الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة، ليستمر الدور الاجتماعي الحرفي والتجاري للشرطة في عهد الإسلام، حيث تبرز التصورات المختلفة في العصور القديمة استمرار الوظيفة الاجتماعية للشرطة كرعاية شؤون الأحداث، حماية السياح، مكافحة التهريب وغيرها من المهام التي أسقطت الصورة النمطية للشرطة وخاصة صبغتها العسكرية التي اصطبغت بها سابقا.

ولعل انخراط المرأة في سلك الشرطة واستحداث خلايا خاصة لحماية الأسرة، والمتشردين عزز من دور الشرطة في خدمة المجتمع وجذبه لتبني رسالة الأمن والشرطة المجتمعية، خاصة مع التطور المشهود للدولة التي انتقلت من مرحلة الدولة الحارسة إلى الدولة المتداخلة أي المشاركة الشعبية، بفعل ارتفاع مستوى الوعي السياسي وثورة الاتصالات التي قابلها ارتفاع معدلات الجريمة، التي تقع على أجهزة الأمن بما فيها الشرطة مسؤولية مكافحتها بمؤازرة المجتمع، مما يحيلنا إلى ثلاث مستويات من تطور الشرطة:(علي الباز، الإعلام والإعلام الأمني ،2001، ص ص 143- 146.)

1- مضمون هذا التطور لم يمس الوظيفة التقليدية للشرطة كحارس مهمتها الحفاظ على الأمن العام بل حدث تطور آخر في طبيعة الدور الشرطي وفي فلسفته وأساليبه.

2- اتساع آفاق الدور الشرطي التي تلزم الشرطي بالتلاحم والتغلغل داخل المجتمع.

3- وهو محصلة للدورين السابقين للشرطة، حيث يغدو المجتمع شريكا مهما للشرطة من خلال الاستجابة الإيجابية والمساهمة في مكافحة الجريمة من خلال ارتفاع مستوى الوعي الأمني لدى المواطن من خلال التبليغ عن المجرمين وعدم التستر عليهم، بإفادة مصالح الشرطة ما أمكن بالمعلومات المفيدة، وعلى مستوى أوسع تبرز أهمية

مشاركة المنظمات العامة الحكومية أو غير الحكومية في صورة الجمعيات – المؤسسات الدينية ...إلخ بمشاركتها في عملية التخطيط للمشكلات الأمنية.

هذه التطورات ألقت بظلالها على الشرطة والمجتمع على حد سواء من خلال الآتي:

– لقد تغيرت المسؤولية وتعدد أصحابها، فلم يعد الأمن مسؤولية أجهزة الأمن فحسب، بل إن تحقيق الاستقرار الأمني أصبح مسؤولية وطنية تشارك فيها كافة قطاعات الدولة الرسمية والأهلية ناهيك عن المواطنين.(عبد العزيز خزاعلة، 1998، ص 5.)

– بعد أن كانت الرسالة الأمنية مسؤولية جهاز الشرطة جاء المجتمع ليعضد هذا الدور.

– محدودية مفهوم الأجهزة الأمنية المرتبط بالأمن التقليدي أي ضبط الجريمة، في ظل الشرطة المجتمعية المنفتحة على مجالات أوسع.

مع ذلك، يستوجب الأمر التأكيد على أن مصطلح " **الشرطة المجتمعية** " لا يغلب الدور الأصلي والأساسي للشرطة في الحفاظ على الأمن، إنما يعني بالدرجة الأولى تحديث أساليب الممارسة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي، وتشعب مجالات العلوم الإنسانية في مواجهة الجريمة، أو في ظل المشاركة الإيجابية للمجتمع والمؤسسات، حيث أثبتت التجارب في كثير من الدول على غرار فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، نجاح نظام " الشرطة المجتمعية "، ففي فرنسا على سبيل المثال، شكلت لجنة مركزية لمكافحة الجريمة، علما أنه يوجد في فرنسا خمسمائة (500) مجلس لمنع الجريمة في كل مستويات الدولة، ومن مهام هذه المجالس وضع الخطط ومنع الجريمة وتنفيذها بواسطة المجلس المحلي والشرطة ممثلة في هذه اللجان. (علي الباز ، 2001، ص 118.)

وتبقى فعالية نظام الشرطة المجتمعية مرتبطة بإرادة الشرطة في تغيير وتطوير ذاتها وأدوارها من جهة، وفي نظرة المجتمع للشرطة ودورها من جهة أخرى، وأيضا نظرته لنفسه من ناحية ضرورة مشاركته في حفظ الأمن، مع ما يكتنف ذلك من نسبية في مستوى واتجاهات هؤلاء المواطنين المتطوعين لمساندة الشرطة وإمكانية استغلال ذلك لخدمة مصالحهم الشخصية.

مستوى التخصص الذي بلغه المجتمع استدعى أيضا ضرورة وجود شرطة مجتمعية متخصصة في البيئة، السياحة، وما شابهها، ولنا في التجربة الدانماركية التي كانت سباقة في هذا المجال النموذج، حيث عمدت إلى:

– جمع السكارى من الطرق والحانات ليلا ومساعدتهم في الوصول إلى منازلهم.

– توجيه المتشردين إلى أبواب العمل المشروع ولذلك فهي على اتصال بالمؤسسات والشركات لتسهيل قبول هذه الحالات.

– إنشاء الشرطة الدانماركية لمراكز تدريب مهني بمساعدة اقتصاديين في الصناعات والفنون، لصالح العاطلين عن العمل.

كما انتشرت الشرطة المجتمعية المتخصصة في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الآسيوية والعربية فيما يعرف بأندية الشرطة للشباب، بإدارة تامة للشرطة أو بالمشاركة أحيانا، لتعزيز العلاقات الاجتماعية

بين الطرفين، من خلال تقديم خدمات صحية، نفسية، ترفيهية بأسعار رمزية، لإبعادهم عن مواطن الرذيلة والفساد وتعويدهم على الحياة الاجتماعية والاتكال على النفس، وما يتبع ذلك من خلق أثر إيجابي فعال بينهما.

إن الأداء الصادق، والإعلام الجيد عنه، كما يقول " **إدوارد بيرنز** " هو من أهم عوامل النجاح للمنظمات العامة، وهذا ما يتفق مع ما أعلنه " **جان شوميلي** " من أن تلك المعادلة للنجاح هي: " اعمل جيدا وعرف بصدق عمّا تعمل ". (علي الباز، 2002، ص 151.)

وهنا تبرز فعالية الإعلام الأمني في التقريب بين رجال الشرطة والمجتمع.

وعليه فإن الشرطة المجتمعية هي فلسفة تنظيمية واستراتيجية قوامها انفتاح الشرطة التقليدية على مختلف عناصر المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الأمنية بشكل شامل وطوعي.

2- نموذج الشرطة المجتمعية في الجزائر:

يشكل تعاون الجمهور مع جهاز الشرطة محكا حقيقيا لنجاح الأداء المهني، حيث يعتبر العاملين في هذا الجهاز الجمهور حلقة أساسية في معادلة مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع منها بكل فعالية، لذلك تسعى أجهزة الشرطة بما فيها جهاز الأمن الوطني لوضع الخطط والميكانيزمات الكفيلة بتحقيق العلاقة مع الجمهور للقضاء على النظرة السلبية والمفاهيم الخاطئة التي كانت سائدة خلال الحقبة الاستعمارية والتي تنبذ كل أشكال الضبط القانوني والعمل الأمني الشرطي، حيث تمثل الشرطة وفق مفهومها الحديث الرمز الحي لقوة المجتمع وإرادته في المشاركة الفعالة في حمايته من الأخطار التي يمكن أن تهدده. (مجلة الشرطة ، غير مرقمة ، ص 38.)

فلم يعد دور الشرطة مقتصرا على توفير الأمن للمواطنين وحفظ النظام وحماية الأشخاص والممتلكات ومكافحة الجريمة والانحراف فقط، بل امتد ليشمل مجالات أخرى كالإعلام الأمني والتثقيفي الهادف إلى إرساء ثقافة وقائية داعمة لسلامة وأمن المجتمع وفق متطلبات إحلال الأمن الشامل، وقد واكب جهاز الأمن الوطني الجزائري التغيرات السريعة التي طرأت على الوضع العام في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والثقافية، وانعكس ذلك بالعمليات التطويرية في نظمه ولوائحه ووظائفه وحتى هيكله التنظيمي.

في ظل التطور التكنولوجي والانفتاح الثقافي بين المجتمعات تنامت ظاهرة الإجرام وبرزت في شكل مستحدث جديد أصبح هاجسا أمنيا لدى كل الدول بعد اكتساب الجريمة صفة الانتقال السريع العابر للحدود حيث أنّ هذه الجرائم في غالب الأحيان ما تكون مرتبطة بالجريمة المنظمة وبالعصابات التي تحترف هذا السلوك كونها المجال المناسب لنموها وانتشارها (عباس أبو شامة وآخرون، 1999، ص11.)

في الجزائر واكب تطور المجتمع وتحسن الظروف المعيشية والصحية التي قلصت من نسبة الوفيات وارتفاع عدد المواليد حيث بلغ متوسط الأسرة الواحدة سبعة أفراد، تطور في الجريمة بمختلف أشكالها، حيث قفز عدد الجرائم من 15996 سنة 1961 إلى 48030 في غضون عشر سنوات، و70630 جريمة سنة 1986 منها 8821 جرائم ضرب وجرح عمدي، 7200 سرقات، 11200 جريمة دفع صكوك بريدية بدون رصيد و 118

جريمة قتل، أمّا سنة 1990 فارتفع عدد الجرائم إلى 116535.(أبو بكر تيقان ، 2014-2015، ص 124.)

جدول رقم (01) : يمثل معدلات الجريمة من سنة 2010 إلى سنة 2014 (إحصائيات مستقاة من مديرية الشرطةالقضائية بمؤسسة الأمن الوطني بتاريخ 15 أفريل 2016.)

السنوات	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	نسبة المعالجة	المتهمين	النسبة
2010	159409	85251	53,48 %	100198	-
2011	171523	96148	56,06 %	106892	+ 7,59%
2012	177823	104179	58,59 %	112708	+ 3,67 %
2013	178122	107970	60,62 %	117666	+ 0,17 %
2014	205998	124969	60,67 %	166821	+ 16 %

المساس بالأشخاص

السنوات	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	نسبة المعالجة	المتهمين	النسبة
2010	77234	50630	65,55 %	49849	-
2011	84146	57430	68,25 %	53136	9 %
2012	83731	58415	69,77 %	54570	0,49 %
2013	82752	59518	71,92 %	54396	- 1 %
2014	92554	67899	73,36 %	88634	12 %

المساس بالممتلكات

السنوات	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	نسبة المعالجة	المتهمين	النسبة
2010	69963	22541	32,22 %	26613	-
2011	74116	25526	34,44 %	27187	%6
2012	75721	27487	36,30 %	28904	2 %
2013	73286	26828	36,61 %	28947	- 3 %
2014	82841	29229	35,28 %	38005	13 %

جرائم المخدرات

السنوات	القضايا المسجلة	القضايا المعالجة	نسبة المعالجة	المتهمين	النسبة
2010	3417	3417	100 %	4490	-
2011	4606	4606	100 %	6155	35 %
2012	8900	8900	100 %	11779	93 %
2013	10104	10104	100 %	13213	14 %
2014	11851	11715	99 %	15879	17 %

أمام هذا المد الكبير للجريمة المستحدثة، كما تبرزه الجداول الخاصة بمعدلات الجريمة من سنة 2010 إلى سنة 2014 المرفقة ، تسعى المديرية العامة للأمن الوطني لأن تكون صمام أمان لضمان السكينة والطمأنينة في مختلف المجالات، حيث تم التركيز على التكوين كرهان لتفعيل ميكانيزمات العمل الميداني بشكل أكثر احترافية من خلال الاستثمار في المورد البشري واعتماد سياسة التسيير التوقعي للموارد البشرية لإيجاد الحلول المناسبة وتشجيع الطاقات الخلاّقة كما جاء في المخططين الخماسيين (2005- 2009) و(2010- 2014).

الشرطة المجتمعية آلية من ضمن آليات الضبط القانوني الأخرى اعتمدتها المديرية العامة للأمن الوطني لتعزيز أساليب مكافحة الجريمة.

طرح مصطلح الشرطة المجتمعية أو الجوارية في الجزائر سنة 1998 للتكفل بانشغالات المواطنين وتفادي الانزلاقات والتجاوزات مع التواجد الميداني المكثف لضمان أمن المواطن، غير أنّ المصطلح عرف رواجًا وتداولا إعلاميا كبيرا خلال السنوات العشرة الأخيرة.

حيث تقوم الشرطة المجتمعية والمتداولة في القاموس الشرطي والإعلامي الجزائري باسم "**الشرطة الجوارية** " بالاجتهاد في تحسين نصوصها باستمرار، قصد تكييفها مع التطور السريع الإيقاع للمجتمع الجزائري، لتوفير أسباب الراحة والأمن للمواطن، لهذا كان توجه المديرية العامة للأمن الوطني تكثيف إتصالها مع المواطن على مستوى الأحياء والتجمعات السكنية من خلال التكوين المستمر لأفراد الشرطة وإمدادهم بالمهارات المهنية لتحسين أدائهم.فالشرطةالجوارية هي فعل تقاربي تبناه رجال الشرطة في حدود القانون وأخلاقيات المهنة تجاه المواطنين وفق سلوكيات معينة يترجمها التواجد الملموس والمكثف لصاحب البذلة الزرقاء عن قرب مع هذا المواطن للاستجابة لحاجاته الأمنية وكسب ثقته وتعاونه.(بجاوي حسين، سياسة الشرطةالجوارية في الجزائر، www.eldjazair.com.dz/index.php ?id-rubrique=263bid-article=3115(2015،

ابتداءً من سنة 2011 تم إعادة النظر في سياسة الاتصال بالمديرية العامة للأمن الوطني بوصفها مفتاح نجاح اي سياسة، وذلك باعتماد سياسة التشبيب وتعيين إطارات شابة لتفعيل الاتصال الداخلي والخارجي وتقوية العلاقات والشراكة مع أسرة الإعلام، حيث صرّح **اللواء عبدالغني هامل** "، المدير العام للأمن الوطني لمجلة " الجزائر. كوم " أنّ: " المديرية العامة للأمن الوطني طورت في المدّة الأخيرة علاقات جوارية مع مختلف الطبقات

الاجتماعية، من خلال نشاطات متنوعة مع الجمعيات، فمثلا سنة 2013 تم تسجيل 792 طلب مساعدة من المديرية العامة للأمن الوطني، مما يترجم حسن العلاقات مع مؤسستنا، حيث عرفت السنوات الثلاث الأخيرة تطورًا نوعيا في الشرطة الجوارية، من خلال تنظيم حملات توعية شعارها " **معا من أجلشرطة جوارية** "، ففي العاصمة على سبيل المثال 40.000 شاب كان لهم اتصال مباشر مع مصالح الشرطة، تم توجيه 2500 منهم نحو مراكز مختصة.(مجلةالجزائر.كوم ،www.eldjazair.com.dz/index.php?id-bid-article=3115 rubrique=263،2015.)

إجمالا يمكن رصد أهم ملامح الشرطة المجتمعية في الجزائر من خلال مجموعة من الآليات المستحدثة:

* **تحسين طرق استقبال الجمهور**: حيث تجتهد مؤسسة الشرطة من خلال وظيفتها الجوارية لاعتماد سياسة جديدة في تطوير علاقتها بالجمهور أساسها الحوار والإصغاء، ويتجسد ذلك من خلال الاستثمار في قاعات الاستقبال بمختلف مقرات الأمن باعتبارها واجهة الشرطة الجزائرية، بوضع سجلات شكاوى وتظلمات على مستوى مراكز الاستقبال لمختلف مصالح الشرطة، إضافة إلى وضع صندوق بريد على مستوى مراكز الأمن، توضع فيه المراسلات السرية.

* **تفعيل الاتصال بالجمهور**: حيث تقوم الشرطة المجتمعية باستغلال كافة الهياكل الإدارية والعمومية والمؤسسات التربوية، ممثلي المجتمع المدني، الشركاء الاجتماعيين ... في حملات مشتركة، هدفها الاحتكاك المباشر والاتصال بالمواطن.

* **الوقاية في الوسط المدرسي**: من خلال الحملات التوعوية الدورية التي تنظم على مستوى المدارس لأهداف وقائية استباقية من الجريمة.

* **توعية الجمهور**: حيث يتيح التواجد الدوري للشرطة الجوارية أوساط الجمهور إحصاء النقاط السوداء التي تكثر فيها الجريمة وتخطيط برامجها الوقائية على أساس ذلك، إضافة إلى دورها الإنساني في توجيه ذوي الحاجة من عجزة- وضحايا العنف بمختلف الإجراءات الواجب اتباعها.

ويعد تعميم فرق شرطة الدراجات النارية عبر مختلف الأحياء سياسة جديدة لتعزيز الشرطة الجوارية، التي امتدت أدوارها إلى فض بعض النزاعات بين المواطنين عن طريق الاتصال والحوار قبل الردع، الأبواب المفتوحة – الأيام الإعلامية – زيارة المرضى في المستشفيات – الالتفاتات الإنسانية – والحضور اللافت في مختلف الأحداث الوطنية هي أبرز سمات الشرطة المجتمعية الجزائرية التي لا تلغي وظائفها الأمنية التقليدية بوصفها هي الأساس كونها محددة بمقتضى أنظمة ولوائح قانونية وإدارية، في مقدمة هذه الوظائف منع الجريمة واكتشافها والقبض على مرتكبيها، وتنفيذ العقوبة الصادرة بحقهم والمحافظة على الأمن العام والآداب، ولكي تؤدي مؤسسة الشرطة واجباتها المهنية لابد أن تكون مقبولة لدى المجتمع حتى تظفر بمساعدته، لهذا كان توجه الشرطة الجزائرية الخروج نسبيا عن نطاقها التقليدي والدخول في الخدمات الاجتماعية للتقرب أكثر من مكونات المجتمع وبناء جسور الثقة

والتعاون بينها وبين الجمهور، انطلاقا من مفهوم " **المسؤولية الأمنية** " الذي تتحمله كافة أجهزة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وإن كان في الأساس منوطا بمهام الشرطة.

على هذا الأساس لجأت الشرطة الجزائرية إلى قياس مدى نجاعة سياستها الجوارية من خلال إعداد دراسة مفصلة عن إقليم اختصاص عمل الشرطة الجوارية وتطور الجريمة وتوزيعها عبر القطاع، ثم توزيع هذه التقارير على أفراد الشرطة الجوارية، قصد الفهم الجيد لمحيط العمل وحسن التحرك بموجبه.

رغم هذه الجهود الرامية إلى تحسين سلوك رجل الأمن والتحصيل المعرفي بغية تطوير أدائه المهني وبلوغ مستوى الاحترافية والذي ترجمته حسب خلية الاتصال والصحافة بالمديرية العامة للأمن الوطني نتائج استطلاع آراء المواطنين للخدمات المقدمة من قبل أعوان الأمن خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015، والتي أفرزت نسبة 97.42 بالمائة من المواطنين راضين عن خدمات الشرطة، حيث اعتمدت مؤشرات الرضا على نتائج استبيانات الوافدين لمقرات الشرطة حيال نوعية الاستقبال، مدة الانتظار في المقرات، حسن معاملة أعوان الاستقبال والتوجيه وجودة الاصغاء.(" 97 بالمائة من المواطنين راضون عن خدمات الشرطة "، www.elhayat.net/rubrique 13.html،2015.)

هذه الإجراءات تصب في تحقيق أهداف الشرطة المجتمعية على النحو التالي:

– التقليص من الشعور بانعدام الأمن لدى المواطن من خلال التوزيع العقلاني والمدروس لأفراد الشرطة في المجمعات السكنية والأحياء.

– التقليص من مستويات الانحراف وهو نتيجة حتمية للهدف الأول، حيث يؤدي التواجد المكثف والمستمر للشرطة ميدانيا من خلال نشاطاتها التوعوية والوقائية (في المدارس، الأحياء ...) إلى التقليل من مستويات الانحراف.

– الشرطة كوسيط بين المواطن ومختلف الهيئات: حيث يؤدي تقربها من المواطن إلى امتصاص شحنات غضبه والتعرف على مشاكله وإيصالها إلى الهيئات المختصة، ففي الدائرة الإدارية لباب الواد على سبيل الاستشهاد لعبت الشرطة دور الوسيط بين المواطنين الذين كانوا يعتزمون الخروج في مظاهرة احتجاجية بعد أن ضاقت بهم السبل للمطالبة بترميم سكناتهم.(يمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الواقعة في برنامج التحقيق (العدد الثالث عشر) تاريخ البث: 08 جويلية 2013.)

تفعيلا لهذا التواصل الاجتماعي ودعما لخط النجدة رقم (17) تم استحداث الرقم الأخضر المجاني (1548) للتكفل بانشغالات المواطن وتوجيهه إلى المصالح المختصة (سونلغاز – الحماية المدنية...) فضلا عن نجاعة هذا الرقم الأخضر في الوقاية من الجريمة، حيث تشير الاحصائيات إلى معالجة عدة قضايا وضبط مرتكبيها في حالة تلبس بفضل تبليغ المواطنين عن هذه الجرائم مع الحفاظ على سرية هوياتهم.(انظر الجدول رقم (02).

من هذا المنطلق تسعى خلية الاتصال والعلاقات العامة بجهاز الشرطة لترسيخ فكرة بديلة في أذهان موظفيها بأنهم لا يمثلون سلطة موجه للجمهور، بقدر ما يكونون في خدمة هذا الجمهور وأمنه في مرحلة أولى

تكون متبوعة ببرامج إعلام أمني مدروسة لضمان اندماج الجمهور مع هذه الرؤية الاتصالية الجديدة، لتحقيق ذلك يستخدم الأمن الوطني الإمكانيات المادية والبشرية ومختلف الوسائل لتفعيل سياسته الاتصالية التقاربية عن طريق وسائل الإعلام ومختلف الدعائم الإعلامية لتحقيق غاية التوعية الأمنية.

النشاطات الجوارية الأمنية لا يمكنها أن تتجسد وتحقق النتائج المطلوبة إلاّ عن طريق إعلام أمني داعم لأداء جهاز الأمن الوطني، حيث تم إنشاء خلايا الاتصال والعلاقات العامة على مستوى 48 أمن ولاية نهاية سنة 2011، تضطلع بمهام التنسيق مع المصالح الحكومية والجمعوية لتخطيط البرامج والأنشطة الإعلامية مع إعداد وتنفيذ برامج الإعلام الأمني ومخرجاته السمعية والبصرية لتفعيل دور المواطن في الحفاظ على الأمن.

أهم أوجه هذا التخطيط: الأيام الإعلامية التوعوية – البيانات الصحفية – الأبواب المفتوحة ...إلخ.

السياسة الاتصالية التقاربية للأمن الوطني تم تدعيمها بوسائط إعلامية حديثة للتواصل الاجتماعي والمتمثلة في:

1- الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للأمن الوطني **www.algeriepolice.dz**.

- الموقع يختزل كل نشاطات المديرية العامة للأمن الوطني، وتبرز أهميته في سرعة وصول المعلومة الأمنية إلى المواطن وخاصة شريحة الشباب والإعلاميين، الذين يستخدمون دعامة الأنترنت بكثرة.

2- شبكة التواصل الاجتماعي (فايس بوك): تم تدشين الصفحة في عيد الشرطة 22 جويلية 2013، لمواكبة مجريات التطور التكنولوجي السريع، وتكون مؤسسة الشرطة بذلك أول جهاز أمني في الجزائر له صفحة خاصة على الفايس بوك، لتقريب الشرطة من المواطن.

3- منتدى الأمن الوطني: أطلق في 14 فيفري 2013، بمناسبة يوم الشهيد، لتعزيز الفضاء الإعلامي التوعوي مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين من خبراء – مختصين – إعلاميين ...إلخ.

4- **مصلحة الإنتاج السمعي البصري وإذاعة الأمن الوطني**، حيث باشرت خلية الاتصال والعلاقات العامة بشراكة وتنسيق مع الإذاعة الوطنية بإنتاج حصتين اسبوعيتين إحداهما مسجلة "في الصميم " والثانية مباشرة " لأمنكم "، لأهداف توعوية محضة، تحضيرا لإنشاء إذاعة الأمن الوطني (يمكن الاطلاع على نموذج الحصتين في العدد الخامس عشر من برنامج الشرطة "التحقيق " تاريخ البث: 20 جويلية 2015.) إضافة إلى برامج مماثلة على مستوى بعض الإذاعات المحلية، وتقوم مصلحة السمعي البصري المستحدثة بتعزيز التواصل بين الشرطة والمواطن من خلال بث المعلومات والبرامج المتخصصة في مجال التوعية وتوجيه المواطن ضمن رؤية أمنية هادفة تجسد مبدأ الشرطة الجوارية.

في هذا السياق تم تسجيل العديد من النشاطات خلال سنة 2015.

جدول رقم (02) : يمثل حصيلة نشاطات خلية الاتصال والصحافة لعام 2015 (إحصائيات صادرة عن خلية الاتصال والصحافة بالمديرية العامة للأمن الوطني جانفي 2016.)

حصيلة النشاطات		العدد
النشاطات التابعة لخلية الاتصال والصحافة سنة 2014		407216
التدخلات عبر التلفزيون		3293
التدخلات عبر الإذاعة		4163
التدخلات عبر الصحافة المكتوبة		41486
المكالمات		1499642
	طلب تدخل ونجدة	910477
	تبليغ عن حوادث مرور	45093
	طلب استفسار وتوجيه	487075
	اتصالات متنوعة	56997
البيانات الصحفية		7948
الأيام الإعلامية		1774
الأبواب المفتوحة		1778
المنتديات		158
زوار الموقع الإلكتروني		163750

هذه الأرقام تعكس الرؤية الجديدة للمديرية العامة للأمن الوطني للمزاوجة بين العمل الميداني الضبطي الردعي والعمل الإعلامي الجواري.

ولضمان الاطلاع الواسع من مختلف شرائح المجتمع على مستجدات الأمن الوطني تم توزيع مجلة الشرطة التي استحدثت سنة 1975، عبر مختلف الدعائم الاتصالية الرقمية على غرار موقع الأنترنت، صفحة الفايس بوك، وحساب تويتر للأمن الوطني، حيث بلغ عدد متصفحي المجلة خلال سنة 2014، 160000 متصفح.

بالإضافة إلى ذلك تشرف المديرية العامة للأمن الوطني على توزيع 2500 نسخة شهريا من مجلة الشرطة على عدد من المدارس والجامعات، الهيئات والمؤسسات العمومية، المكتبات الوطنية ... إلخ. حيث تم توزيع 18000 نسخة خلال سنة 2014، حيث يتم من خلالها التعريف بدور ومهام الشرطة الجزائرية وبالجهود والمبادرات الجوارية وأيضا بأعمدة قارة تهدف إلى غرس ثقافة التوعية الأمنية.

هذه الإجراءات والميكانيزماتتهدف إلى السمو بمستوى الأداء المهني الشرطي وتحسين علاقته بالمجتمع وبالإعلام .

3-خلاصة:

فرض مصطلح الشرطة الجوارية أو المجتمعية في الفترة الأخيرة نفسه باعتباره أسلوبا ناجحا لمكافحة الجريمة، استجابة لمطلب تحقيق الأمن بمفهومه الحديث، على أن هذا التعاون الأمني بين الشرطة والمجتمع، لابد أن يؤطر وفق آليات قانونية يتم العمل بموجبها، لأن فعالية نتائج الشرطة المجتمعية مرتبطة بفلسفة أمنية محددة المعالم لها استراتيجية معتمدة وممولة ولها أهداف محددة وإجراءات عمل مرنة وخطط واضحة، تتيح للمجتمع في صورة مؤسسات ومجتمع مدني من تحديد المشكلات الأمنية والمساهمة مع مصالح الشرطة في تقديم الحلول لها دون التدخل في خصوصية العمل الشرطي وسريته.

الشرطة المجتمعية في الجزائر تختلف باختلاف البيئة ولو أنها تشترك في السمات العامة للمجتمعات العربية، فلا يمكن أن يتحقق الأمن في وسط حضري آهل بالسكان بنفس الأساليب التي يتحقق بها في الأرياف، ورغم تأثير الاستمالات العاطفية لكسب تأييد المواطنين وتعاطفهم وبالتالي تعاونهم وتفهمهم لأدوار الشرطة في المجتمع إلاّ أن نجاح " الشرطة المجتمعية " لابد أن تقترن بتنظيم مؤسسي قائم على خطط أمنية دعامتها لوائح وقوانين توضح كيفيات التعاون المطلوبة.

في الجزائر ورغم الشعار الرائج حول الشرطة الجوارية الذي اعتمدته المديرية العامة للمن الوطني منذ سنة 2010 " معا من أجل شرطة جوارية " إلاّ أن نجاح هذا المسعى لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال برامج توعية مكثفة ومستدامة لتحقيق الأثر المطلوب، لشرح مفهوم الشرطة المجتمعية والأهداف المتوخاة، على أساسها يمكن ضمان اندماج بعض أفراد المجتمع في هذا العمل الأمني المجتمعي بإيجاد آليات قانونية لإدماجهم في المنظومة الشرطية وتأهيلهم للقيام بمهامهم المجتمعية.

في هذا السياق تبرز الحاجة ايضا إلى إعادة النظر في آليات تكوين الشرطي المتخصص في مجال الشرطة المجتمعية بل والتفكير في تأهيل أفراد شرطة وظيفتهم الأساسية التواصل الاجتماعي مع المواطن، نظرا لاختلاف طبيعة الوظيفة الشرطية التقليدية عن الوظيفة الأمنية المجتمعية في أساليب الحوار- الاتصال والإقناع.

الوظيفة الاجتماعية للشرطة في الجزائر أصعب في نظرنا من مجرد شعارات ومبادرات متفرقة لأنها ترتبط بضرورة تجاوز المعوقات الذهنية بالنسبة للشرطي والمواطن على حد سواء.

فعلى مستوى جهاز الشرطة ورغم السعي إلى كسب رضا وتأييد المواطن إلاّ أن الاختلاف والازدواج في الأوامر يؤدي إلى خلل في الأداء وكذلك ضعف عملية الاتصال والمركزية في اتخاذ القرار، إضافة إلى عدم تقبل الشرطي لدوره الاجتماعي الجديد الذي ينقص من وجهة نظره من هيبته وصرامته، أمّا من جانب المواطن، فقد يشكل تعارض مصالح البعض مع الأهداف الأمنية للشرطة دافعا لرفض صيغة الشرطة المجتمعية إضافة إلى الترسبات السلبية المتراكمة عن رجل الشرطة.

ولاشك أن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى مرافقة إعلامية نوعية في مقدمتها التلفزيون الذي لا يختلف إثنان حول مقدرته التأثيرية البالغة، غير أن الانفجار التكنولوجي الحاصل في المجتمع يقتضي من التلفزيون العمومي الجزائري مراجعة كيفيات معالجته للقضايا الأمنية بما يقلص من احتمالات نفور المشاهد من متابعتها بعدما كان يحتكر الفضاء السمعي البصري في ظل السيل المتدفق من الأخبار والانتقادات التي تحفل بها مختلف الوسائط التكنولوجية وبصفة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي قد تضع مضمون ما يقدمه التلفزيون العمومي الجزائري موضع شك وريبة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- أحمد صالح عمرات:الإعلام الأمني وقت الأزمات ، بحث مقدم لندوة العمل الإعلامي الأمني، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (بدون سنة).

2- بو بكر تيقان:الإعلام الأمني وعلاقته بتحسين أداء جهاز الشرطة الجزائري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، الجزائر، 2014- 2015.

3- عباس أبو شامة وآخرون: الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل معالجتها ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،االرياض، 1999.

4- عبد العزيز خزاعلة: الشرطة المجتمعية: المفهوم والأبعاد، الطبعة الأولى،مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ، الرياض، 1998.

5- علي الباز: الإعلام والإعلام الأمني ،الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، ، القاهرة، 2001.

6- علي الباز: العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية والرأي العام، مكتبة الإشعاع، القاهرة، 2002.

7- محمود يوسف: إدارة وتخطيط العلاقات العامة، دار الإيمان للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.

8-مجلة الشرطة:مكتبة المدرسة التطبيقية للأمن الوطني بالصومعة، البليدة، ، غير مرقمة.

9-محمد علي العطار:الرأي العام وأثره في علاقة الشرطة المجتمع ،دورية الفكرالشرطي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 1996.

10-الجزائر.كوم: **www.eldjazair.com.dz/index.php?id-rubrique=263 bid-article=3115**.

11-"97 بالمائة من المواطنين راضون عن خدمات الشرطة":**www.elhayat.net/rubrique13.html**

12-حسين البجاوي: " فشل سياسة الشرطة الجوارية في الجزائر **www.startimes.com/?t=2444**"